

المبسوط في فقه الإمامية

[132] العيب فإن رجع عبد إليه رده وإن هلك في الإباق رجع بأرشف العيب وإن كان الإباق حادثا فإنه قد حدث به عيب عنده فلا يجوز له رده وله أن يرجع بأرشف العيب في الحال. إذا اشترى عبدا فأعتقه أو وقفه أو قتله أو مات حتف أنفه ثم علم بعيبه رجع بأرشف العيب عليه، وهكذا إذا اشترى طعاما فأكله ثم علم أنه كان به عيب رجع بالأرشف، وكذلك إذا اشترى ثوبا فقطعه أو صبغه ثم أصاب به عيبا كان له الأرشف. وأما إذا باع بعضها ثم وجد بها عيبا فلا يخلو من أحد أمرين: إما أن يكون عينا واحدة أو عينين فإن كان عينا واحدة فإنه لا يجوز له رد النصف الذي باعه لأنه زال ملكه ولا رد النصف الذي في ملكه لأن فيه إفساد المبيع على صاحبه بتبعض الصفقة والشركة، ولا يجوز أن يرجع بالأرشف لأنه لم يئس من رد الجميع وإن كان عينين لم يكن أيضا له الرجوع لأن في ذلك أيضا تبعض الصفقة وذلك لا يجوز. إذا اشترى شيئا وقبضه ثم وجد به عيبا كان عند البائع وحدث عنده عيب آخر لم يكن له رده إلا أن يرضى البائع بأن يقبلها ناقصة فيكون له ردها ولا يكون له أن يرجع بأرشف العيب عند الفقهاء وكذلك عندي، وقيل: إن له الأرشف لأن أرشف العيب كان ثابتا له وإنما سقط حكم الرد بحدوث العيب عنده فلما رضى البائع باسترجاعه لم يسقط حق الأرشف لأنه يحتاج إلى دليل وإن امتنع البائع من قبوله معيبا كان للمشتري حق الأرشف بلا خلاف، وقد بينا كيفية الأرشف وهو أن يقوم المبيع صحيحا ومعيبا وينظر كم نقص من أجزاء القيمة فينقص بمقداره من أجزاء الثمن ويعتبر التقويم في أقل الحالين قيمة من وقت العقد ووقت القبض. إذا باع عبدا وقطع طرف من أطرافه عند المشتري ثم وجد به عيبا قديما سقط حكم الرد إجماعا ووجب الأرشف. إذا باع عبيدين أو ثوبين أو غيرهما ووجد بأحدهما عيبا لم يكن له رد المعيب دون الصحيح وله الخيار بين رد الجميع وبين أرشف المعيب وفيه خلاف فأما إذا كان المبيع مصراعي الباب أو زوجي الخف فوجد بأحدهما عيبا لم يكن له رد المعيب بلا خلاف. وكذلك إذا اشترى كرين من طعام أو سائر ما يتساوي أجزاءه لم يكن رد المعيب